

دراسة تطور التحرير المصرفي في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب و الاردن

د. قويدر سنوسي
جامعة تلمسان، الجزائر
Kouider.senouci62@yahoo.com

فوزية زناخي
جامعة تلمسان، الجزائر
Zenagui_fozia@yahoo.com

study of the evolution of banking liberalization in developing countries The case Study of Algeria, Tunisia, Morocco and Jordan

Dr. Kouider Senouci & Fozia Zenagui

Tlemcen University / Algeria

Received: 15/04/ 2018

Accepted: 20/05/2018

Published: 30/06/ 2018

ملخص:

تهدف هذه الورقة لدراسة مسار التحرير المصرفي في الدول النامية، مع التركيز على الدول التالية الجزائر، تونس، المغرب و الأردن. و بعد تحليل البيانات و الجداول المحصل عليها من البنك العالمي و صندوق النقد العربي خلال الفترة 1990 إلى 2015، أظهرت النتائج أن الاردن حققت أعلى نسبة معروض نقدي تليها المغرب ثم تونس و الجزائر، و هذا يعود الى مدى تطور النظام المصرفي في هذه الدول؛ أما نتائج مؤشر الائتمان الموجه للقطاع الخاص أن الجزائر في 1990 بلغت نسبتها من هذا المؤشر ما يفوق 55% و لكن سرعان ما انخفض خلال السنوات الموالية، في حين أن المغرب و تونس و الأردن عرفت نمو مستمر، فقد حقق القطاع المالي في البلدان الأربعة توسع في الحجم والنشاط، خاصة الأردن، أما السياسة النقدية فقد اتسمت سنة 2013 بالاتجاه نحو التوسع و هو ما عكسه اتجاه معدل نمو السيولة المحلية على مستوى الدول، حيث تمت السيولة المحلية بمعدل 12.90% خلال سنة 2013 مقارنة بنحو 11.50% سنة 2012. وبالنسبة للجزائر، فإن مؤشرات التطور المالي تعكس قدرا من التحسن، الذي يبقى غير كاف قياسا إلى ما يشهده محيط نظامها المالي من تطورات وتحولات، الأمر الذي يستدعي مزيدا من العمل على تأهيل وتطوير هيكل وأداء هذا النظام.

الكلمات المفتاحية: التحرير المصرفي، القطاع المصرفي، التسييل النقدي، الائتمان الخاص.

رموز JEL: E52, G21, G33, R10

Abstract:

This paper aims to examine the banking liberalization path in developing countries, with a focus on the following countries Algeria, Tunisia, Morocco and Jordan. After analyzing the data obtained from the World Bank and the Arab Monetary Fund during the period 1990 to 2015, the results showed that Jordan had the highest proportion of cash supply, followed by Morocco, Tunisia and Algeria, this can be explained due to the evolution of the banking system in these countries; the orientated private sector credit index results to Algeria in 1990, which represented from this index exceeds 55%, but quickly declined during the following years, while Morocco, Tunisia, and Jordan knew continuous growth. The financial sector has achieved in the four countries expand in size and activity, especially Jordan, while monetary policy has been the year 2013 was characterized by a move towards expansion and is reflected in the direction of domestic liquidity growth at the country level rate, where domestic liquidity at a rate of 12.90% grew during the year 2013 compared to 11.50% in 2012. For Algeria, the development indicators financial reflect the degree of improvement, which remains inadequate compared to what witnessed in the vicinity of its financial system developments and transformations, which calls for more work on the rehabilitation and development of the structure and performance of this system.

Keywords: liberation banking, the banking sector, the monetary liquefaction, private credit

(JEL) Classification: E52, G21, G33, R10

مقدمة :

اعتبر القطاع المالي و المصرفي في كثير من الدول النامية قطاع استراتيجيا و قد تم اخضاعه في ظل التوجه الاشتراكي إلى مختلف أشكال الرقابة. تم تطبيق مختلف أشكال سياسات الكبح المالي مثل تحديد أسقف لمعدلات الفائدة المدينة و الدائنة الأمر الذي لم يمكن القطاع المصرفي من تجميع أكبر قدر ممكن من الموارد إضافة اتباع سياسة توجيه الائتمان إلى قطاعات معينة اعتبر استراتيجية دون غيرها، إلا أنه نتج عن هذه السياسة اثار سلبية فنصح الكثير من الاقتصاديين الدول النامية باتباع سياسة إصلاحية تعتمد على التقليل أكثر فأكثر من التدخل الحكومي.

الهدف من خلال هذا البحث تقييم تجربة التحرير المصرفي في الجزائر، تونس، المغرب و الأردن على ضوء الإصلاحات المالية التي قامت بها هذه الدول و التي تمت في إطار اصلاحات اقتصادية شاملة منذ تسعينيات القرن الماضي و الوقوف على التغييرات التي طرأت على القطاع المصرفي بعد هذه الإصلاحات.

مشكلة البحث: تظهر مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الآتي : إلى أي مدى حققت سياسات التحرير المصرفي تطورا

في القطاع المصرفي للبلدان النامية خلال فترة 1990-2015؟

يتمثل منهج البحث في المنهج الوصفي التحليلي يتضح من خلال التجارب بعض الدول النامية لساسة التحري المصرفي، و دراسة

بعض مؤشرات قياس التحري المصرفي لدل التالية: الجزائر، تونس، المغرب و الأردن.

وبناءً على ذلك تكون خطة البحث كالتالي:

- I. مفهوم التحرير المصرفي.
- II. التحليل النظري لسياسة التحرير المصرفي.
- III. الجوانب الأساسية للتحرير المصرفي.
- IV. مؤشرات قياس تحرير المالي.
- V. تجارب التحرير المصرفي في بعض الدول النامية
- VI. مؤشرات قياس التحرير المصرفي

I - مفهوم التحرير المصرفي

ظهر مفهوم التحرير المصرفي إلى عام 1973 في مؤلفات كل من Mc kinon and Shaw

حيث اعتبرا أن التخلي عن سياسة الكبح المالي و تطبيق سياسة التحرير المصرفي في الدول النامية هو الحل الأمثل لهذه الدول من أجل تحسين قدرة أنظمتها المالية و المصرفية على جلب موارد مالية بالقدر الكافي، و قد أثبتنا ذلك من خلال الدراسات النظرية أن تطبيق سياسة التحرير يمكن أن تحفز على تراكم الادخار فترتفع الاستثمارات الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق درجات متقدمة من تطور نشاط الوساطة المالية.

حسب Mc Kinon and Shaw سياسة التحرير المصرفي هي الحل المثالي للدول النامية للخروج من حالة الكبح المالي و جزء فعال لتسريع عملية النمو الاقتصادي، و هناك عدة تعاريف نذكرها كما يلي: (1) "يقضي بالتخلي عن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية بما فيها تثبيت أسعار الفائدة و توجيه الفروض إلى قطاعات محددة، التي ينجم عن هذا التخصيص الغير الكفاء للموارد المالية إلى التأثير السلبي على النمو و الاستثمار و الادخار." أو هو محاولة تخفيف القيود الحكومية على المؤسسات المالية و عملها و أدواتها. (2)

عرف العديد من الاقتصاديين على أنه عبارة عن ممر من حالة الكبح المالي إلى حالة تحرير نشاط الوساطة المالية، وهذا الأمر

يتطلب إلغاء القيود المفروضة على الوساطة المالية و المتمثلة فيما يلي: (3)

- التحديد الإداري لأسعار الفائدة؛

- سياسة توجيه و تأطير القروض؛

- الحواجز الموضوعية أمام دخول البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية لسوق مالي محلي.

و هناك من يعرفها على أنها عبارة عن إلغاء القيود و الضوابط المفروضة على حركة رؤوس الأموال، وإعطاء البنوك و المؤسسات المالية استقلالها التام أو التقليل من احتكار الدولة لها، تحرير معدلات الفائدة وأسعار مختلف العمليات المالية و المصرفية و جعلها تتحدد وفقا لقانون السوق (قانون العرض و الطلب)، بالإضافة إلى فتح المجال المالي و المصرفي المحلي أمام القطاع الخاص برأس مال وطني و أجنبي تشجيعا للمنافسة بين البنوك (4).

فمن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التحرير المصرفي يندرج تحت سياق الإصلاحات المالية و المصرفية التي تسمح للبنوك و المؤسسات المالية كسب الاستقلالية التامة في إدارة أنشطتها، و ذلك بإلغاء القيود و الضوابط المفروضة على القطاع المصرفي من خلال تحرير معدلات الفائدة المدينة والدائنة (المفروضة على القروض و الودائع)، كذلك بالتخلي عن سياسة توجيه الائتمان و خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي و كل أشكال السياسة النقدية الغير المباشرة، و إلغاء حواجز الدخول أمام البنوك و المؤسسات المالية الخاصة إلى جانب العمومية منها الأمر الذي يسمح بخلق بنوك و مؤسسات مالية ذات ملاءة عالية و قدرة تنافسية قوية (5).

II - التحليل النظري لسياسة التحرير المصرفي

لقت أعمال Mc Kinon and Shaw تأييدا من طرف عدد كبير من الاقتصاديين فنجد-Roubini-Sala

(1992)، Martini، Kapur (1976)، Galbis(1989) و M.Fry(1978)

بحيث أنهم أيدوا أفكار نموذج التحرير المالي المقدم من طرف Mc Kinon and Shaw (1971)، و قاموا بإثراء هذا النموذج بأفكار جديدة(6).

• أعمال Max well Fray

قام باستخدام بيانات عن قطاعات مختلفة في 22 دولة و توصل إلى أن هناك علاقة إيجابية بين معدلات النمو الحقيقي في الإنتاج و معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع، كما لاحظ الأثر الإيجابي لارتفاع معدلات الفائدة، كما توصل أيضا إلى أن كل زيادة في معدل الفائدة 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمعدل 0.5% (7).

• أعمال Kapur

يعد من الأوائل الذين أيدوا أعمال شاو و ماكينون. حيث توصل من خلال دراسته التجريبية التي قام بها على الدول التي انتهجت سياسة التحرير إلى ضرورة رفع معدلات الفائدة الاسمية على الودائع و كحل لتقليل من معدل التضخم بدلا من خفض الكتلة النقدية لأنه يرى بأن رفع معدل الفائدة الاسمية يسمح بتحفيز الادخار و خفض معدل التضخم في آن واحد(8).

• أعمال Galbis

اعتبر بأن الاقتصاد ينقسم إلى قطاعين قطاع تقليدي يعتمد على التمويل الذاتي لأجل انجاز المشاريع، أي لا وجود لإمكانية الحصول على التمويل في شكل قروض بنكية. أما الثاني حديث يعتمد على التمويل الذاتي بالإضافة إلى القروض البنكية من أجل القيام بالمشاريع الجديدة، حيث يرى بأن رفع معدل الفائدة على الودائع يسمح بزيادة إنتاجية الاستثمارات و يسمح كذلك بتحويل الادخار من القطاع التقليدي الحديث و هو الأمر الذي يسمح به تحرير أسعار الفائدة(9).

• أعمال Robini, Sala and Martin (10)

يؤكدان على وجود علاقة إيجابية و قوية بين معدل الفائدة الحقيقي و الإدخار.

III- الجوانب الأساسية للتحرير المصرفي

1. تحرير أسعار الفائدة: تعتبر الخطوة الأولى في عملية الإصلاح القطاع المالي و على هذا يكون سعر الفائدة الحقيقي مؤشرا على تطور الجهاز المصرفي(11) حيث أن تحرير أسعار الفائدة يكون عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في تحديد سقفوف عليا لأسعار الفائدة الدائنة و المدينة و تركها تتحدد في السوق بالالتقاء بين عارضي الأموال و طالبها بغرض الاستثمار عن طريق الملائمة بين الاستهلاك و الإنفاق الاستثماري و بالتالي زيادة النمو الاقتصادي، و لا يمكن أن يحدث هذا ما لم تثبت الأسعار عند حد معين(12). و قد كان التوجه نحو تحرير أسعار الفائدة ممتاثلا في معظم الدول العربية حيث بدأ بحلول عام 1991 في كل من تونس و المغرب ثم تحرير أسعار الفائدة بحلول عام 1996 و في ليبيا وضعت السلطات النقدية حد أقصى على أسعار الفائدة على القروض لا يتعدى سعر الخصم بأكثر من 2.5 % ، أما في اليمن وضعت حد أدنى لسعر الفائدة على الودائع الادخارية. غير أن السلطات النقدية في الكويت لا زالت تفرض سقفا على أسعار الفائدة على الائتمان لا يتعدى سعر الخصم بأكثر من 2٪ بالنسبة للقروض قصيرة الأجل، و 3٪ بالنسبة للقروض الأخرى(13).
2. تحرير القروض: يتم تحرير معدلات الإقراض بصورة تدريجية إلى أن يتم الوصول إلى تحرير كامل لمعدلات الإقراض(14) و يتم تحقيق ذلك عن طريق الحد من عملية توجيه الائتمان نحو القطاعات التي تعتبرها الحكومة أولوية للتمويل على حساب قطاعات أخرى و الحد من وضع سقفوف ائتمانية على القروض الممنوحة لبعض القطاعات(15) حيث أن نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص قد ارتفعت في تونس و الإمارات و البحرين تراوحت بين 50٪ و 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1998-2005، و قد التحقت كل من مصر و الكويت و المغرب بهذه المجموعة بعد أن كانت نسبة الائتمان لا تتعدى 30٪ خلال فترة 1990-1997 و سجلت كل من سوريا و السودان و اليمن أقل نسبة ائتمان مقدم للقطاع الخاص(16).
3. خفض معدل الاحتياطي الإجمالي: نقصد به تخفيض معدل الاحتياطي الإجمالي المفروض على البنوك التجارية من طرف البنك المركزي. أي جعله عند مستوى معقول للبنوك للتوسع في نشاط الإقراض(17) في الجزائر قام البنك المركزي مؤخرا بزيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي من 6.5٪ إلى 8٪ و ذلك بهدف امتصاص السيولة المحلية و الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي(18).

IV- مؤشرات قياس تحرير المالي

إن التحرير المصرفي يختلف من دولة إلى أخرى فمنها من بدأت في التحرير مبكرا و هناك بعض الدول التي لم تتسرع في تطبيق سياسة التحرير المصرفي، قام Leaven باستعمال مؤشر مركب من ستة عناصر أساسية لقياس درجة تحرير المالي في مجموعة من الدول النامية، بحيث كل عنصر منه يمكن أن يأخذ قيمة 0 هذا معناه أن نشاط الوساطة المالية مكبوح، أما القيمة 6 تعني أنها محررة بشكل كلي (انظر الجدول 1).

الجدول(1): مؤشر Leaven لقياس تحرير المالي.

الدول	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
أرجنتين	1	2	2	2	2	4	5	6	6	6	6
البرازيل	1	2	2	3	3	3	4	4	4	5	6
الشيلي	5	5	5	5	5	5	5	5	5	6	6
الهند	0	0	0	0	0	2	3	3	5	5	5
اندونيسيا	3	3	4	4	5	5	5	5	5	6	6
ماليزيا	1	2	2	3	4	5	6	6	6	6	6
مكسيك	0	2	2	3	4	5	6	6	6	6	6
باكستان	0	0	0	0	0	1	2	4	4	5	5
البيرو	0	0	0	2	3	4	4	5	6	6	6
فيليبين	2	2	2	2	2	4	4	4	6	6	6
كوريا	1	2	2	2	3	4	4	4	6	6	6
تايلون	0	0	0	0	2	2	2	2	2	3	4
تايلاند	1	1	1	4	4	4	4	5	5	6	6

Source: Mohamed jaber chebbi, "existe-t- il un lien entre la libéralisation financière et les crises bancaires dans les pays émergents? ». Université Paris Dauphine, 2005, p6.

V- تجارب التحرير المصرفي في بعض الدول النامية

انطلاقاً مما توصل إليه Mc Kinon and Shaw و الاقتصاديين التابعين لمدرسة ستانفورد من النتائج الإيجابية لتحرير نشاط المصرفي على النمو الاقتصادي، انتقل منهج التحرير من الحيز النظري إلى محيط التطبيق في عدد من الدول النامية ثم طبقه كل من البنك و صندوق النقد الدوليين. فازدادت بذلك الدول النامية المتبعة لسياسات التحرير المصرفي عدداً، و الجدول التالي يبين تاريخ بدء تحرير المالي في بعض الدول :

أولاً: التحرير المصرفي في مصر

1. مظاهر الكبح المصرفي في مصر:

سيطر الكبح المالي على القطاع المالي المصري منذ بداية ستينيات القرن الماضي إلى نهاية الثمانينات، و التي كان من أهم مظاهرها

مالي(19):

- نتيجة لارتفاع معدلات التضخم و انخفاض معدلات الفائدة الاسمية ظلت أسعار الفائدة الحقيقية سالبة لمدة طويلة من الزمن.

- وصول نسبة الاحتياطي الإجباري المفروضة على البنوك التجارية إلى 50% في نهاية الثمانينات. سيطرة الحكومة على الجهاز المصرفي من خلال البنوك العامة الأربعة (بنك الأهلي بنك القاهرة، بنك الاسكندرية). حيث مثلت أصول تلك البنوك 90% من إجمالي أصول البنوك و فروعها مع وضع قيود أمام دخول المجال و النشاط المصرفي حيث أدى إلى ضعف الجهاز المصرفي و درجة التنوع فيه.
 - استعمال الأسلوب الإداري لتخصيص الائتمان حيث أن حصة الائتمان الموجه للقطاع العام بلغت في المتوسط أكثر من 80% من إجمالي الائتمان.
 - بلغت نسبة السيولة المفروضة على البنوك نحو 30% من قيمة الودائع حيث أدى ذلك إلى ارتفاع مستويات السيولة الفعلية في البنوك.
2. النتائج السلبية الكبح المالي في مصر(20):

-انخفاض المدخرات المالية المحلية

-عدم الكفاءة في توزيع الائتمان إلى المشروعات الغير المرشحة.

-نتج عن أسعار الفائدة الحقيقية السالبة و أسعار الصرف الجنيه المصري في مواجهة الدولار الأجنبي و ارتفاع العائد الرأسمالي المتوقع من حيازة الدولار تنامي ظاهرة الدولار معناه تزايد الطلب على الدولار بدافع المعاملات و كمستودع للقيمة في مواجهة الجنيه المصري حيث استحالت على السلطات النقدية التحكم في العرض النقدي.

3. بداية تطبيق سياسة التحرير المصرفي في مصر :

تبعاً للنتائج السلبية الناجمة عن اتباع سياسة كبح المالي باشرت الحكومة المصرية مباشرة اصلاحات اقتصادية مست كافة الأصعدة و من بينها القطاع المالي الذي خصته باهتمام كبير حيث طبقت عليه سياسة التحرير المصرفي تتميز بالتدرج الشمولية. و قد تناول الاصلاح الاقتصادي القطاع المصرفي في عدة نواحي بدءاً بإزالة الكبح التي كانت سائدة منذ بداية الستينات. المرحلة الأولى: تم في هذه المرحلة تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وإلغاء كل القيود المفروضة عليها وذلك ابتداء من جانفي 1991، فأصبحت البنوك حرة في تحديد أسعار الفائدة بعد ما كان في السابق تحديدها يتم من طرف سابقا البنك المركزي(21).

في بداية هذه المرحلة عرفت مصر معدلات فائدة مرتفعة وذلك نتيجة لتنافس البنوك التجارية على جلب المدخرات المالية إلا أنها وقعت في مشكلة انعدام الطلب عليها من طرف المستثمرين بسبب ارتفاع تكلفة الاقتراض، و لكن بعد مدة عرفت استقرار عند مستوى معقول بعدما كانت عند مستوى 23% تراجعت إلى نحو 10% و 14% وقد عزز هذا الانخفاض في أسعار الفائدة الدائنة والمدينة الانخفاض الحاصل في معدلات التضخم

المرحلة الثانية: قامت الحكومة المصرية في هذه المرحلة بإزالة السقوف عن الاقراض المصرفي للقطاع الخاص و كان ذلك في أكتوبر 1992 حيث ارتفع الاقراض من معدل السنوي يمثل 28% عن الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1975-1990 إلى حوالي 42% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1991-2000(22)

المرحلة الثالثة: تم فيها التخفيف من الاحتياطي القانوني المفروض على البنوك التجارية حيث أصبح 13٪ من الودائع البنكية (23)

المرحلة الرابعة: تميزت بتحرير رسوم الخدمات المالية وتركها تتحدد وفقا لقانون العرض والطلب.

المرحلة الخامسة: عرفت هذه المرحلة البدء في استخدام أدوات السياسة النقدية الغير المباشرة بشكل واسع و فعال، الغاء الحواجز التي تعيق دخول البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية للقطاع المالي الداخلي كما تم فيها القيام بعملية خصخصة البنوك العمومية ، كذلك فتح قطاع التأمينات أما القطاع الخاص و الأجانب ابتداء من سنة 1998 (24)

المرحلة السادسة: قامت الحكومة المصرية بتركيز جهدها في إصلاح القطاع المالي الخارجي. حيث خطت خطوات كبيرة و جزئية فقد أقدمت على توحيد سعر الصرف الجنيه المصري على مراحل، فكانت المرحلة الأولى دمج الأسعار المتعددة في سعرين فقط (سعر السوق الأولي و سعر السوق الحر) و في فبراير 1991 تم دمج السعرين في سعر واحد و هو سعر السوق الحر، ابتداء من سنة 1997 سمح للأفراد و المؤسسات الاحتفاظ بعوائد معاملاتهم من الصرف الأجنبي مع امكانية ممارسة المعاملات الاقتصادية بالصرف الأجنبي سواء التي تتم داخليا أو خارجيا.

ثانيا: التحرير المصرفي في بلدان أمريكا اللاتينية

شهد منتصف السبعينات ثلاث أكبر برامج الإصلاح والتحرير المالي و الائتماني حيث كان ذلك في كل من أرجنتين، الأوروغواي و شيلي استهدفت إزالة القيود المفروضة على الائتمان و الوصول إلى تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة على الودائع و القروض بغية تشجيع تعبئة المدخرات المحلية و جذب رؤوس الأموال الأجنبية و تحسين فعالية استخدام الموارد المالية.

وقد تضمنت استراتيجية التحرير المتبعة من جانب البلدان الثلاثة إزالة تامة و سريعة لأسقف الخاصة بأسعار الفائدة و القيود على الائتمان، كذلك تخفيف الرقابة و الأشراف الحكومي على الجهاز المصرفي.

غير أن هذا التحرير المتسرع و الغير المتدرج، قد أدى إلى العديد من الممارسات السيئة من جانب البنوك مما ترتب عليه حدوث خسائر كبيرة (25).

- التحرير المصرفي في شيلي

قامت شيلي في منتصف السبعينات بتحرير نظامها الداخلي بإلغاء الخطوط الائتمانية الرسمية ، كما تم تخفيض و بنسبة كبيرة متطلبات الاحتياطي المفروضة على البنوك التجارية، و بحلول 1976 تم التحرير الكلي لمعدلات الفائدة على كل من الودائع و القروض. أما على المستوى الخارجي فقد تم رفع القيود على تحركات رؤوس الأموال و فتح سوق المحلية أمام المؤسسات المالية الأجنبية. من نتائج تطبيق هذه السياسة المطبقة ما يلي (26):

- ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية بشدة من السالبة إلى مستويات ايجابية عالية حيث تجاوزت معدلات الفائدة الحقيقية على القروض بنسبة 30٪ ما بين 1975-1982 .
- انخفاض التضخم من 200٪ في عام 1974 إلى 20٪ سنة 1981.

- أدت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل إلى توسع نقدي سريع أوجد صعوبة لدى السلطات في التحكم في الطلب المحلي مما أدى إلى ارتفاع التضخم.
- بلغت الأصول التي لم يتم تسديدها للبنوك سنة 1982 في شيلي إلى 79٪ من رأس المال الاحتياطي و زادت عن 150٪ في عام 1983 فقد تفاقمت الائتمانات المصرفية نتيجة لتراكم القروض التي لم يتم تسديدها للبنوك.
- أدى التحرير الكامل للبنوك إلى ظهور مخاطر الاختيار السيء في نوعية المقترضين الذين يتقدمون للحصول على قروض في مثل هذه الظروف، كذلك في تصرفات البنوك.

ثالثا: التحرير المصرفي في دول شرق آسيا

تعد البلدان الآسيوية من أكثر البلدان نجاحا في التحرير المصرفي مقارنة بالبلدان الأفريقية و الدول الأخرى و هذا يرجع إلى أن الإصلاحات المالية في شرق آسيا نفذت في بيئة اقتصاد كلي أكثر استقرارا و في أوضاع مؤسسية أكثر ملائمة.

- التحرير المصرفي في اندونيسيا : (27)

بدأت الحكومة الاندونيسية في تطبيق مجموعة من الإصلاحات المالية في مرحلة الثمانينات، حيث تم البدء منذ 1983 في تحرير معدلات الفائدة و تخفيض القيود على النشاط الإقراض و تخصيص الائتمان من طرف البنوك، كما تم التخفيف من الضوابط على توسع فروع البنوك بالإضافة إلى ذلك تم السماح للبنوك الأجنبية بإقامة فروع لها داخل اندونيسيا. و قد رافق إصلاحات التحرير في اندونيسيا إدخال قواعد إشراف تحويطي صارمة من طرف البنك المركزي للحد من الأثر السلبي للإفراط في منح القروض عقب التحرر الكلي للقطاع المالي سنتي 1988 و 1989 . قد ترتب على هذه الإصلاحات المالية ارتفاعا في معدلات الفائدة الحقيقية التي أصبحت موجبة من 1983 ، كما أدت إلى تطور كبير للقطاع المالي حيث ارتفعت نسبة الأموال بمعناها الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي من نسبة قدرها 9٪ سنة 1983 قبل التحرير المصرفي إلى أكثر من 40٪ بعد التحرير، ازدهرت و تطورت الأسواق المالية، زاد و اتسع نشاط البنوك الخاصة التي أصبحت تمثل جزءا كبيرا من القطاع المصرفي المحلي و تدل هذه النتائج على أن استراتيجية تحرير المصرفي التي تم تطبيقها من طرف إندونيسيا كان لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي و على تطور القطاع المالي المحلي، هذا يرجع إلى ثلاثة عوامل مهمة:

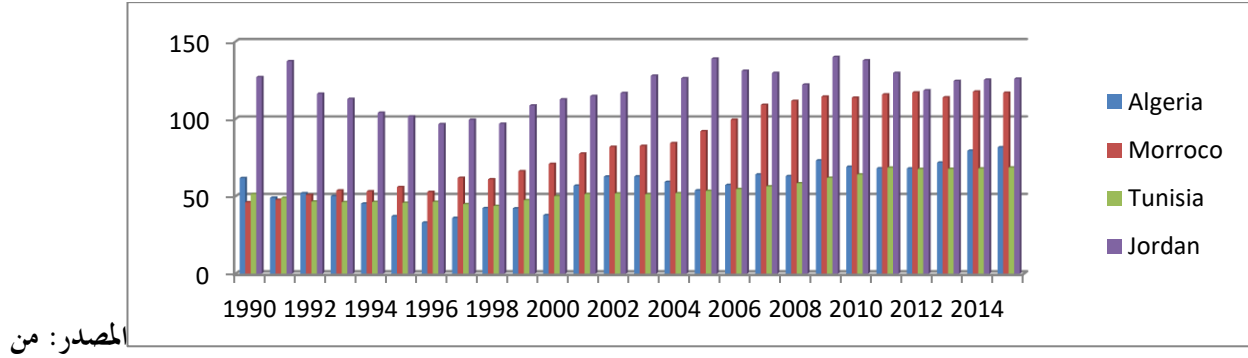
- تم تطبيق سياسات تحرير المالي في بيئة تميزت باستقرار الاقتصاد الكلي و استقرار مستوى الأسعار المحلية، الأمر الذي سمح بتوفير للاقتصاد الحقيقي قطاعا ماليا أكثر تطورا مما انعكس إيجابيا على مستوى نمو الاقتصاد.
- اعتمدت هذه الدول التدرج في التحرير المصرفي، حيث تم البدء بتحرير القطاع المالي المحلي و في نفس الوقت تم فرض قيود على دخول رؤوس أموال الأجنبية .
- السيطرة الإشرافية للحكومة على البنوك الخاصة (28).

VI - مؤشرات قياس التحرير المصرفي

1- مؤشر الإجمالي النقدي:

يحسب عن طريق العلاقة (M2/PIB) يقيس درجة التسييل النقدي في الاقتصاد و يعبر كذلك عن العمق النقدي. استخدم من قبل كنعغ و ليفاين 1993 و ديمترياس 1997(29).

الشكل رقم (1): نسبة المعروض النقدي M2 إلى الناتج المحلي الاجمالي للفترة 1990-2015



المصدر: من

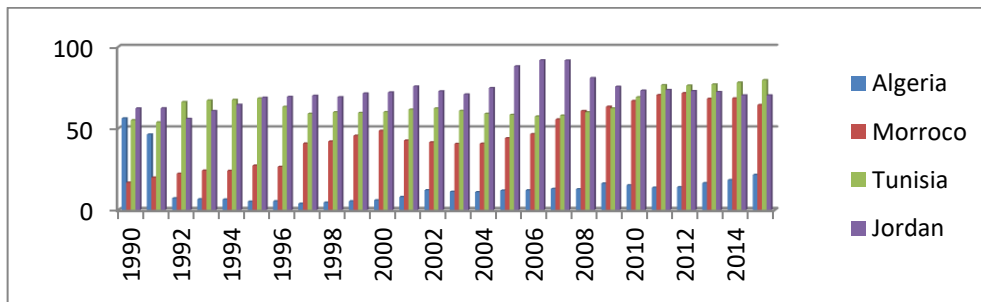
إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن مؤشر M2/GDP منخفض نوعا ما في بلدان المغرب العربي مع بداية اجراءات التحرير المالي 1990 حتى 1999، في حين أن الأردن كان مرتفع جدا حيث فاق 120%. ثم في بداية 2000 نلاحظ نمو شديدا في المغرب مقارنة بالجزائر و تونس مع تفوق الأردن من 2000 حتى 2015 أما الجزائر و تونس خلال هذه الفترة عرفت نمو ضعيفا لكن مستمر، و يمكن تفسير هذا بضعف النظام المصرفي في البلدين.

2- الائتمان الموجه للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي:

أظهرت البحوث الحديثة أن التعبئة الفعالة للمدخرات المحلية و التخصيص الكفؤ للموارد يعتمدان على مدى استطاعة القطاع الخاص الحصول على القروض وفق للنموذج الذي وضعه ماكينون و شو. فإن رصيد الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص هو المسؤول في نهاية المطاف على نوعية و تراكم رأس المال و بالتالي النمو الإقتصادي³⁰.

الشكل رقم (2): الائتمان الموجه للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي للفترة 1990-2015



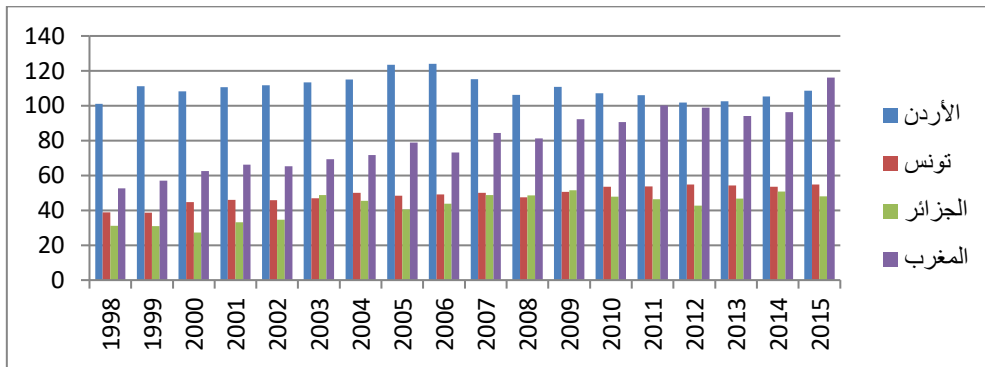
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الجزائر سنة 1990 كان مستوى الائتمان الموجه للقطاع الخاص مرتفع جدا حيث أنه فاق 55% تليها تونس ثم المغرب بأقل نسبة فلم تتجاوز 20%، في حين أن الأردن كانت لها أكبر نسبة فاقت 60%، بعد سنة 1990 عرفت الجزائر انخفاض كبير أدناه كان سنة 1997، أما المغرب و تونس و الأردن خلال هذه السنوات عرفت ارتفاع مستمر. كما نلاحظ خلال السنتين 2006 و 2007 حققت الأردن أعلى نسبة حيث تجاوزت 90% ثم انخفضت خلال 2008 و قد نفسر هذا الانخفاض بسبب أزمة الرهن العقاري التي كان لها تأثير على العالم ككل. أما خلال السنوات الأخيرة حققت تونس و المغرب ارتفاع هائل حتى أنها تجاوزت الأردن في حين أن الجزائر بقيت في نفس المستوى و ربما يرجع هذا إلى ضعف نظامها المصرفي في حين أن الدول المجاورة تونس و المغرب لها نظام مصرفي متطور جدا و هذا ما يساعدها على تبني اجراءات التحرير المالي و التأقلم مع التغيرات المرافقة له.

3- إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي:

في البلدان النامية تمثل العملة جزءا كبيرا من رصيد النقود M2 بمعناه الواسع و المحتجزة خارج النظام المصرفي و ارتفاع هذه النسبة يعني زيادة استخدام العملة بدلا من الودائع المصرفية، ولهذا السبب و ليتسنى لنا الحصول على مقياس أكثر تمثيلا للتطور المالي و يكون أكثر وضوحا لحجم و دور الخدمات و الأنشطة المالية يجب استبعاد العملة المتداولة من مقاييس النقود بمعناها الواسع، وأحد هذه المقاييس هو نسبة التزامات وودائع النظام المصرفي إلى الناتج المحلي للمصرفية، و يتم استبعاد العملة المتداولة على اعتبار أن الأصول الشبه سائلة هي المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمار وأي ارتفاع في هذا المؤشر أي ارتفاع نسبة الودائع من المدخرات المالية مقابل الناتج المحلي الإجمالي يجوز تفسيره على أنه يعني تحسنا في الودائع المصرفية وغيرها من الأصول المالية خارج نطاق القطاع المصرفي التي من المحتمل استخدامها في تراكم الأصول وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (3): إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990-2015



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي.

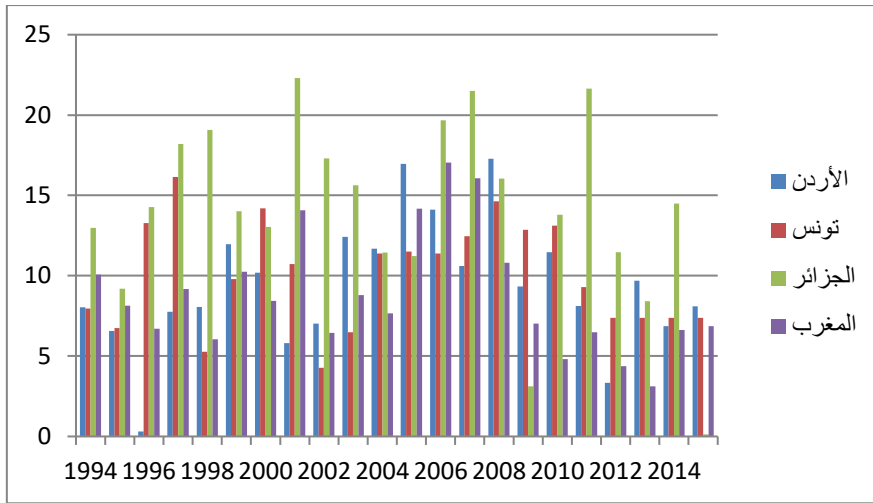
من خلال الشكل نلاحظ أن البلدان الأربعة، شهدت نموًا في هذا المؤشر وإن تفاوتت النسب حيث نلاحظ أن هذا المؤشر منخفضا نسبيا مع بداية التحرير المصرفي و بالرغم من ذلك ارتفعت هذه النسبة من 56.1% عام 2001 إلى 62.5% عام 2002 و يعود ذلك إلى ارتفاع وودائع الإجمالية النسبية فاقت معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. بلغت أعلى مستوى في سنة 2009 في الأردن حيث

سجلت أعلى نسبة بين المصارف التجارية بنسبة 106.2% و المغرب بنسبة 84.3%، و في الفترة الأخيرة حققت نموا كبيرا في كل من المغرب و الأردن 116.2% و 108.7% كما تراوحت هذه النسبة بين 40% و 100% لدى تونس و المغرب.

4- معدل النمو في السيولة المحلية:

يوضح تحليل الوضعية النقدية المجمع أن السيولة المحلية شهدت تطورا كبيرا خلال فترة ما بين 1990-2015 بلغ حوالي 34 مرة . و الشكل الموالي يوضح تطور معدل نمو السيولة المحلية في البلدان الأربعة.

الشكل (4): معدلات النمو في السيولة المحلية (1994-2015):



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الصندوق النقدي العربي

من خلال الشكل أعلاه تباينت معدلات نمو السيولة المحلية خلال عام 1999 ففي حين كانت معدلات نموها أعلى بدرجات متفاوتة من معدلات نموها في العام السابق في الأردن، تونس و المغرب كانت أقل من مثلتها في العام السابق ضمت الجزائر. بلغ الارتفاع نحو 4.5 نقطة مئوية في تونس، 4.2 نقطة مئوية في المغرب، 3.9 نقطة مئوية في الأردن، فقد زاد معدل النمو في سنة 2004 عن معدل نموها المتحقق في العام الماضي بمقدار 4.9 نقطة مئوية في تونس أما الجزائر فقد تراجع معدل نموها ب 4.2 نقطة مئوية و 1.3 نقطة مئوية في المغرب و أخيرا 0.8 نقطة مئوية في الأردن. أما خلال فترة 2010 سجلت الجزائر أعلى نسبة نمو في السيولة المحلية بلغت بنحو 13.80 % مقارنة بعام 2009 تليها تونس بنسبة 13.11% ثم الأردن بنسبة 11.48% في حين سجلت المغرب أقل معدل نمو بنسبة 4.82%. خلال الفترة الأخيرة نمت السيولة المحلية بمعدل نمو 12.90% خلال 2013 مقارنة بنحو 11.50% عام 2012. في سنة 2015 ارتفعت معدلات نمو السيولة المحلية في الأردن و المغرب في حين سجلت الجزائر أقل نمو بمعدل 0.13%.

الخاتمة:

سعت كل من الجزائر، الأردن، المغرب و تونس إلى إصلاح قطاعها المصرفي من خلال حزمة إجراءات و بشكل تدريجي ابتداء من سنة 1990 بهدف تنمية و تطوير قطاعها المصرفي وفي هذا الاطار حاولنا من خلال هذه الدراسة تقييم مستوى التطور المالي بعد اجراءات التحرير المصرفي بهدف معرفة مدى استجابة القطاع المصرفي للتغيرات التي حدثت بعد تطبيق سياسة التحرير المصرفي ، وكانت أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- حققت الاردن أعلى نسبة معروض نقدي تليها المغرب ثم تونس و الجزائر ، و هذا يعود الى مدى تطور النظام المصرفي في هذه الدول؛
- أظهرت نتائج مؤشر الائتمان الموجه للقطاع الخاص أن الجزائر في 1990 بلغت نسبتها من هذا المؤشر ما يفوق 55% و لكن سرعان ما انخفض خلال السنوات الموالية، في حين المغرب و تونس و الاردن عرفت نمو مستمر؛
- حقق القطاع المالي في البلدان الأربعة توسع في الحجم والنشاط، خاصة الأردن والتي حققت أعلى المعدلات النمو سواء اجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الاجمالي، نسبة المعروض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- اتسمت السياسة النقدية سنة 2013 بالاتجاه نحو التوسع و هو ما عكسه اتجاه معدل نمو السيولة المحلية على مستوى الدول، حيث نمت السيولة المحلية بمعدل 12.90% خلال سنة 2013 مقارنة بنحو 11.50% سنة 2012؛
- وبالنسبة للجزائر، فإن مؤشرات التطور المالي تعكس قدرا من التحسن، الذي يبقى غير كاف قياسا إلى ما يشهده محيط نظامها المالي من تطورات وتحولات، الأمر الذي يستدعي مزيدا من العمل على تأهيل وتطوير هيكل وأداء هذا النظام.

- الاحالات والمراجع:

¹ Hassane Souheil, « Effet et de la libéralisation du system financière Tunisien sur Evolution des risques des Banques ». Université Laval, 2000, P12.

² أحمد الطلفاح، " التدفقات المالية العالمية و اشكالاتها". من الموقع العربي للتخطيط بالكويت، تاريخ الاطلاع: 2016 /03/17

³ عاطف وليم أندراوس، " الأسواق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي و التحرير المالي و متطلبات تطويرها". دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2008، ص 84 ، ص 93

⁴ رمزي زكي، "العولة المالية". دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، 1999، ص 73

⁵ بلقاسم بن غلال، " دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية دراسة قياسية لحالة نظام مالي و مصرفي في الجزائر 1990-2011". مجلة البحوث الاقتصادية و المالية العدد الثاني، ديسمبر 2014، ص 279

⁶ Baptiste vente, « libéralisation financière et developpement économique». Université Paris Dauphine, 2002, p92 94

⁷ محلوس زكية ، "أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية". رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2009 ص 05

⁸ بن بوزيان محمد، غربي ناصر صلاح الدين، أثر تحرير أسعار الفائدة على حجم الادخار دراسة قياسية لحالة الجزائر ملتقى دولي ثاني 5-6 ماي 2009، ص 1

⁹ Eboue c, «La Liberalization financière dans les pays développement», Banque mondiale, 1995, p21

¹⁰ بن بوزيان محمد، غربي ناصر صلاح الدين " مرجع سابق " ص 12

- 11 عبد الرزاق محمد "القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء و المتطلبات الإصلاح"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011 -
- 12 يوسف عثمان دريس، "تحرير حساب رأس المال، المزايا و المخاطر تجربة الدول النامية"، المجلة المصرفية، سودان العدد 35 مارس 2005
- 13 صندوق النقد العربي، "تطور الأداء و الإصلاحات في القطاع المصرفي في الدول العربية"، العدد ، ص 184
- 14 بن علال بلقاسم، "أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2010 دراسة قياسية
- 15 اتحاد المصارف العربية، "العولمة المصرفية". المجلد العشرين، العدد 239 ، 2000 ، ص 139
- 16 صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص 185
- 17 عاطف وليم أندرواس "مرجع سابق" ص 91
- 18 تقرير العربي الموحد "مرجع سابق" ص 187
- 19 عاطف وليم أندرواس، "الأسواق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي و التحرير المالي و متطلبات تطويرها". دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2008 ، ص 460
- 20 منى قاسم، "الإصلاح الاقتصادي في مصر"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997 ، ص 43
- 21 عبد الفتاح جبالي، "الاقتصاد المصري من التثبيت إلى النمو". مؤسسة الأهرام ، القاهرة 2000 ص 73
- علي أحمد البلبل، محمد مصطفى عمران " التطور و الهيكل المالي و النمو و النمو الاقتصادي حالة مصر 1974-2002 " 22 صندوق النقد العربي، أبريل 2004 ، ص 17
- 23 عبد الفتاح الجبالي " مرجع سابق " ص 73
- 24 زينب عبد العظيم ، صندوق النقد الدولي و الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية، مؤسسة الأهرام 1999 ، ص 100
- 25 عبد المطلب عبد الحميد، "الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية". دار الجامعة، الطبعة الأولى 2009 ، ص 199 ص 201
- 26 البنك العالمي، تقرير عن التنمية في العالم "1989" مركز الأهرام للترجمة و النشر، مصر، ص 108-159
- 27 محمد بن بوزيان، شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص 90
- 28 هيوبييل و محمد برادان، "التحرير المالي في إفريقيا و آسيا، التمويل و التنمية". صندوق النقد الدولي، العدد 2 يونيو 1997 ص 10
- 29 أحمد عبد الكريم بوغزالة، "التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح و التحرير المالي خلال الفترة 1990-2003". مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2015/08، ص 132.
- 30 أحمد عبد الكريم بوغزالة، "التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح و التحرير المالي خلال الفترة 1990-2003". مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2015/08، ص 135